دعا للتمعن في حيثيات «الدستورية» وتفادي أي إجراء يكون محل طعن

العبدالجادر: إقرار الميزانية بمرسوم ضرورة .. غريب وغير مقبول

أكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة د.محمد العبدالجادر أن إقرار الحكومة للميزانية العامة للدولة بموجب مرسوم ضرورة أمر يجب الوقوف عنده خاصة بعدما لمسنا تراجعا حكوميا ملحوظا في إقرار مراسيم الضرورة على خلفية بسط المحكمة الدستورية رقابتها على مراسيم الضرورة الشهر الماضي بحكمها القاضي بإبطال مرسوم اللجنة العليا للانتخابات والذي على أثره أبطلت انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في ديسمبر 2012. وأضاف الدكتور العبدالجادر في تصريح صحافي أن الحكومة أقرت ميزانية العام 2013/2014 خلال جلسة تكميلية لمجلس الوزراء يوم الثلاثاء بموجب مرسوم ضرورة وهو الأمر الذي كان محل خلاف داخل الحكومة نفسها وبين أجهزتها، لأن كل طرف كانت له وجهة نظر في إعطاء مرسوم الميزانية صفة الضرورة من عدمها، إلا أن مجلس الوزراء وافق على إقرار الميزانية بموجب مرسوم ضرورة ولم يستمع للتحفظات التي دعته للتمهل قبل إصدار الميزانية هو ما يجعلنا نتساءل عن المسببات الحقيقية التي دفعت الحكومة إلى ذلك خاصة بعد حكم المحكمة الدستورية الذي أكد دورها كرقيب على دستورية القوانين ومقيم لمسببات الضرورة.

ودعا العبدالجادر الحكومة للتمعن في حيثيات حكم المحكمة الدستورية الصادر يوم 2013/6/16 وتفادي اتخاذ أي إجراء ربما يكون محل مطعن دستوري قد يعرض العملية الانتخابية للإبطال للمرة الثالثة خلال سنتين، وهو الأمر الذي تتحمله الآن الحكومة وحدها دستوريا وسياسيا وقانونيا كونها هي المنفردة بالتشريع والتنفيذ نظرا لغياب المجلس.

د.محمد العبدالجادر

وشدد على أن أي محاولة لإقرار مراسيم بموجب المادة 71 من الدستور المتعلقة بمراسيم الضرورة في هذا الوقت سيثير علامات استفهام كثيرة وستفتح الباب على مصراعيه لتقديم طعون دستورية، ما يجعلنا نطالب بكف يد الحكومة عن إقرار أي مراسيم في هذا الوقت تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية وإجراءات يوم الاقتراع وإعلان النتيجة حتى لا تعود للمربع الأول وتسبب الحكومة بإبطال المجلس.

واختتم العبدالجادر تصريحه مبينا أنه إضافة إلى ضرورة كف يد الحكومة عن اصدار مراسيم ضرورة فإن على الحكومة ايضا وقف تعيين القياديين الذي تحول إلى ظاهرة أسبوعية تثير الدهشة كونها صادرة من نفس الحكومة التي تلزم وزاراتها والإدارات التابعة لها بوقف التعيين والندب والنقل على مستوى الموظفين وفي نفس الوقت نراها هي من يخالف قرارها وتقوم بتعيين القياديين وتسكين الوظائف القيادية الشاغرة في الوزارات وكذلك في الهيئات التي انشئت حديثا دون أن يكون هناك أي مسوغ لإصدار هذه القرارات بالتعيين والتسكين خلال فترة الانتخابات.

أشاد بإنجازات المجلس المبطل

الجاسر: كسر العراقيل التى تواجه مشاريع التنمية على رأس أولوياتي

شدد مرشح الدائرة الثالثة باسل جاسر الجاسر على ضرورة السير فى خطة التنمية من خلال كسر العراقيل التى تواجه إقرارها أو طرحها على المستثمر بناء من أجل تطوير البلاد فى كل المجالات.

وقال الجاسر فى تصريح صحافي خاطىء من يعتقد أن خطة التنمية هى فقط عمل المنشآت الضخمه كالمستشفيات والجامعات والمدارس بل هى تشمل بناء الإنسان وتثقيفه وإيجاد موارد جديده للبلاد غير النفط.

وأضاف الجاسر أن الحكومه إستطاعت بالتعاون مع المجالس النيابية السابقة ما إقرار خطة التنمية وقامت بالبدأ فى مشاريع هامه بالبلاد كميناء مبارك وجسر جابر وجامعة الشعراوية ومستشفى جابر الأحمد وهناك مستشفيات يتم خروجهم قريباً داعياً إلى أن تجتمع السلطتين فوراص فور تشكيل مجلس الأمه الجديد بالإتفاق على الأولويات المقبلة وأبرزها المشاريع التنموية.

ورفض الجاسر إنكار الإنجازات التى حققها المجلس المبطل والذى إستطاع خلال فتره قصيره من عمله إقرار مشاريع مضى عليها سنوات طويلة كانت ملقاه فى أراج اللجان المختلفه بسبب أهواء بعض النواب الذين يحاولون قتل هذه المشاريع رغم أهميتها وحاجة البلاد لها.

وذكر الجاسر أن المجلس المبطل الماضى يكفيه فخراً أنه إستطاع خلال مدته القليله أن يعيد الإستقرار والهدوء إلى البلاد والذى إنعكس على نفسية أهل الكويت جميعا الذين كان قد «زهقوا» الديموقراطية بسبب بعض الأشخاص الذين كانوا يعملون من أجل عدم إستقرار أوضاع البلاد وأهمها محاولة التكسب على حساب الكويت وأهلها إلا أن هذا لم يحصل لهم بسبب إنكشافهم أمام المجتمع الكويتي الذى أصبح يطلق عليهم « المؤزمين ».

باسل الجاسر

وإقترح الجاسر الدعوه إلى عقد مؤتمر شعبى يدعو له جميع جمعيات النفع العام أعضاء مجالس الوزراء والأمه والحكومه والقطاع الخاص من ممثلى البنوك والقطاعات الصناعية والعقارية والخدمية واللوجستيه وغيرهم من أجل مناقشة المشاكل التى تواجه عملهم ووضع الحلول المتابعة لها من أجل القضاء عليها والمضى قدماً فى تنفيذ المشاريع المطروحه تعيد عمل إستراتيجية محدودة الملامح ويتم توقيتها بحيث لا يتم التراجع عنها مستقبلاً مؤكداً أن ذلك كله من أجل تحقيق رغبة سمو أمير البلاد فى تحويل الكويت إلى مركز مالى وتجاري.

85 في المئة من الطرق تجاوزت طاقتها الاستيعابية

الدبوس: مسكنات الحكومة لعلاج الأزمة المرورية زادت من الخسائر

دعا مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس الى ضرورة تعامل الجهات الحكومية مع الازمة المرورية الخانقة بشكل متكامل بحيث يتم مشاركة جميع الجهات والهيئات الحكومية في وضع الحلول وتنفيذها لا أن يتم القاء المسؤولية على جهة واحدة فقط وهي الادارة العامة للمرور.

وقال الدبوس ان الازمة المرورية ترجع في الاساس إلى عدم تطوير البنية التحتية لشبكة الطرق والتي ظلت كما هي دون تغيير منذ السبعينات حيث صممت حينها لتتناسب مع عدد محدد من السكان فيما ظلت على حالها دون تطوير يتناسب مع الزيادة الكبيرة في عدد من يعيشون على أرض الكويت من مواطنين ووافدين

منوها الى ان الزيادة السكانية قد تزامنت مع ارتفاع اعداد السيارات بمعدلات كبيرة حتى وصلت الى ما يقارب المليونين، الأمر الذي يطرح ضرورة ان يتم التعامل مع تلك الازمة وفق خطط مستقبلية بحيث يتم تطوير شبكة الطرق لتتناسب مع زيادة السيارات وعدد السكان وهو ما يعد حلا جذريا لها.

وأوضح الدبوس ان 85 بالمئة من الطرق في الكويت قد تجاوزت طاقتها والاستيعابية نتيجة لعدم التعامل مع متطلبات الزيادة السكانية بتوسيع هيكل الطرق منذ التسعينات وفقا للدراسات التي أوضحت ان الكويت تتحمل خسائر تصل إلى 3 مليارات دينارسنويا نتيجة للإزدحام وضياع الوقت

سلطان الدبوس

والتلوث البيئي واستهلاك الطاقة غير الضروري.

فيما تعاملت الحكومة مع الأمر بطريقة المسكنات لا الحلول الجذرية وهو ما تسبب في زيادة الخسائر إلى هذا الحد مشددا على أن تحقيق حلم الكويت بالتحول إلى مركز مالى وتجاري عالمي تبدأ بتحسين البنية التحتية عبر شبكة الطرق والمواصلات وكذلك سرعة التعامل مع ملف مترو الأنفاق وتذليل العقبات التى تواجهه لتنفيذه بسرعة الامر الذي سيساهم بصورة كبيرة فى تخفيف الضغط عن الطرق.

■ جهود اللواء العلي بدأت تؤتى ثمارها وفتحت باب الأمل أمام حل المشكلة

وأشار الدبوس أن الحملات التى قام بها مؤخرا اللواء عبد الفتاح العلي وبدأت تؤتى ثمارها تعد دليلا كبيرا على أن من سبقوه لم يتعاملوا مع ملف الازمة المرورية بالطريقة الصحيحة ولم يبذلوا اى عناء لمواجهتها لافتا إلى ان جهود اللواء عبدالفتاح العلي وحدها لن تمثل حلا جذريا للأزمة الا إذا تضافرت جهود بقية مؤسسات الدولة المعنية بالامر من أجل الحل الجذري.

حذر من أن هذا التوجه سيسلم مصائر الناس وأرواحهم للمتنفذين

المطيري: مخطط لخصخصة القطاع الصحي على غرار «الكويتية»

حذر مرشح الدائرة الرابعة هايف حسين المطيري من مخطط يهدف الى السيطرة على المؤسسات الصحية من خلال خصخصتها، بعد ترسيخ قناعة لدى الناس بان الدولة غير قادرة على ادارة هذا القطاع بالشكل الصحيح.

وقال المطيري في تصريح صحافي ان الملاحظ في السنوات الاخيرة تجاهل الدولة متطلبات الارتقاء بالقطاع الصحي، والابقاء على الكثير من المشاكل التي يعانيها هذا القطاع عالقة بشكل يدل اما على عدم الشعور بالمسؤولية، او تعمد تدهور الوضع الصحيح من اجل تمهيد الطريق امام المتنفذين للسيطرة على هذا القطاع وتسليمهم إياه بحجة تطوير العلاج وتحسينه.

ونوه بأن الحكومة وبعض المتنفذين يبدو انهم يريدون ان يمر هذا المخطط بمباركة شعبية، بعد أن يرسخوا قناعة لدى الناس بأن الخصخصة هي الحل للمشاكل الصحية، مبينا ان هذا المخطط بدأ يشق طريقه في نفوس الناس الذين اصبحوا يشعرون باليأس نتيجة معاناتهم مع المستشفيات الحكومية وتردي الخدمات الصحية فيها، ورداءة الكوادر الطبية التي يتم التعاقد معها.

هايف المطيري

وبين ان هذا المخطط شبيه بما حصل مع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التي عانت من التدهور والانحدار لعدة سنوات، الى ان حصلت الحكومة على الضوء الاخضر لخصخصة المؤسسة دون معارضة تذكر.

ونبه الى ان القطاع الصحي ليس مثل الخطوط الجوية الكويتية التي يمكن للناس ان يبحثوا عن بدائل اخرى عنها للسفر، فضلا عن ان حاجتهم للطيران ليست يومية كما هو الحال مع الخدمات الصحية، موضحا ان خصخصة القطاعات الصحية خطير للغاية لأنه سيضع مصائر الناس وأرواحهم بأيدي المتنفذين الذين يتورعوا في رفع اسعار الخدمات الصحية بعد ان تخلو لهم الساحة، ويصبح القطاع الصحي بالكامل ملكا لهم.

وأكد المطيري أن الحكومة تملك الكثير من الحلول للوضع الصحي، في ظل الوفرة المالية التي تنعم بها البلاد، وإمكانية التعاقد مع افضل الكوادر والشركات العالمية من اجل تطوير مستشفياتنا القائمة، وبناء مستشفيات جديدة تخفف الضغط والازدحام الحاصل الان على المستشفيات الموجودة وخصوصا في الدائرة الرابعة التي لا تحتوي الا على مستشفيين هما مستشفى الجهراء ومستشفى الفروانية، يخدمان اعدادا كبيرة من المواطنين، بالاضافة الى عدد مهول من الوافدين.

ورأى ان الحل يكمن في فتح المجال للاستثمار في القطاع الصحي الخاص لكل الشركات المؤهلة وعدم احتكار التراخيص لشركات دون غيرها.

الكندري: الحكومة مطالبة بتطبيق القانون على العابثين بالوحدة الوطنية

■ بيع وشراء الأصوات جريمة وإهانة بحق الكويت

فيصل الكندري

طالب مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري الحكومة تطبيق القانون بحزم ضد من يقوم ببيع وشراء الأصوات إضافة إلى تطبيق القانون ضد العابثين بالوحدة الوطنية ممن يتعمدون إثارة الخلافات بين أبناء الشعب الكويتي.

وقال الكندري في تصريح صحافي ان تفشي ظاهرة بيع وشراء الأصوات بشكل فاحش وعلى مرآه ومسمع أبناء الكويت لهي جريمة إهانة بحق أبناء الشعب بالاضافة إلى اهانة مخزية بحق مسيرة العمل الديمقراطي والبرلماني التي جبل أهل الكويت عليه مبينا ان شراء الذمم يبين كيف ان الفاسدين يستغلون حاجة بعض الكويتيين وضائقتهم المالية كما يستغلون النساء في تجسير الأصوات لصالحهم مقابل مادي.

وأشار إلى ان الشعب الكويتي محشوم عن تصرفات الفاسدين ولكن عجز الجهات المسؤولة عن التصدي لهؤلاء وإحالتهم إلى النيابة بالادلة الدامغة يشكك في نوايا الحكومة التصدي لهذه الظاهرة المزعجة مشيرا إلى ان الإحالة للنيابة ونشر تفاصيل حادثة ضبط «راشي الذمم» يجب ان يطلع عليها كل أبناء الكويت لان هذا حقهم في كشف المتلاعبين بالعملية الديمقراطية والانتخابات البرلمانية.

وقال الكندري عن موضوع الوحدة الوطنية ان الحكومة تتراخى في تطبيق قانون الوحدة وهذا يجعل من العابثين خلية نشاط توجههم نحو زيادة تأجيج العبث في مكونات المجتمع سواء السنة أو الشيعة وهذا ماي نبذه أبناء الكويت الذين عاشوا على ارض الوطن في مركب واحد لايفرقون بين بعضهم بسبب اصل او مذهب او اسم عائلة.

أكد في افتتاح مقره الانتخابي أن الواسطة أكبر معوقات التنمية

الزيدي: الكويت كتلة واحدة لا فرق فيها بين حضري وبدوي وسني وشيعي

اكد مرشح الدائرة الرابعة صادق حبيب الزيدي في افتتاحه المقر الانتخابي امس بحضور حشد كبير من أبناء الدائرة على ان ترشحي لعضوية مجلس الامة نابع من حرصي على خدمة الوطن الذي يستحق منا الكثير، مضيفا ان الشعب الكويتي كتلة واحدة لا فرق فيه بين حضري وبدوي وسني وشيعي متعهدا بالتضحية بوقته وجهده لخدمة الوطن ورعاية مصالح المواطنين مشيرا الى انه من ابناء اسرة من الداخل المحدود ويتلمس معاناة المواطنين ويستند على عدم جميع ابناء الدائرة. وأشار الى انه من السهل على من يرغب بعضوية المجلس اطلاق الشعارات الرنانة ودغدغة المشاعر بامور لايعرفون كيفية تطبيقها بينما هو لم يتكلم بشيء الا بناء على رؤية واضحة ودراية بكيفية تطبيقها على ارض الواقع.

صادق الزيدي

وأوضح الزيدي خلال افتتاح مقره الانتخابي انه هو من اعد برنامجه الانتخابي بنفسه وكتبه كلمة كلمة بخلاف الكثير من المرشحين مشيرا الى ان من اولويات برنامجه المحافظة على الهوية وتثبيت المبادئ والتسامح ونبذ اي تفرقة بين ابناء الشعب الكويتي. وطالب ان يتم زيادة دخل المواطن الكويتي بشكل دوري كما نص الدستور لكي يتناسب ذلك مع متطلبات المعيشة اضافة الى الحرص على مبدأ التكافؤ الفرص للجميع وذلك بتوزيع الوظائف والمناصب بحيادية من دون اخضاعها للمحاباة أو المحسوبية. وبين ان القضية يمكن حل مشاكلها خلال 5 سنوات اذا تم توفير المبلغ المطلوب واستصلاح الاراضي اللازمة لبناء وحدات سكنية جديدة. وعن قضية التعليم قال الزيدي: إننا نعاني من نقص في الجامعات خاصة في العاصمة النفطية مدينة الاحمدي كونها تعتبر حافلة بالنشاط النفطي ولذلك كان من المفترض ان يكون هناك على الاقل جامعة في هذه المدينة خاصة في مجال البتروكيميائي، واما المشكلة الصحية فإن الواسطة هي احدى المعوقات التي تعتبر من اكبر المشاكل التي تعترض طريق المبتعثين للعلاج في الخارج، كما اعرب عن اسفه لما يتعرض له المعاقون من تهميش وحرمان من الحقوق داعيا الى الالتفات الى هذه الشريحة الواسعة ومعاملتهم المعاملة التي يستحقونها.

واضاف: اننا احوج ما نكون في هذه المرحلة الحرجة الى الإيمان بقدرتنا على بناء الوطن ورسم مستقبله، مشددا على اننا في هذه الانتخابات نعول على حنكة وبصيرة وخبرة كبارنا وحماسة وعطاء شبابنا التي باتت طموحاتهم حقيقية وملحة ونعول عليهم في المشاركة بهذه الانتخابات بقوة سواء من خلال العمل او التصويت حتى تكون لهم اليد الأولى في رسم مستقبلنا جميعا»، مؤكدا ان ثقتنا بالشباب كبيرة في ان يعبروا عن «الصوت الوطني الصادق وغير المتطرف، وهو ذات الصوت الذي بنيت عليه الكويت وستستكمل من خلالها بنائها مدفوعين بإرادة الشعب الكويتي وايماننا بقدرتنا على تغيير وقعنا الى الأفضل».

النصار: ندعي الاهتمام بالشباب ومنهم من يتخطى سن الأربعين دون سكن أو وظيفة

أبدى مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن النصار استغرابه مما يصدر عن الحكومة ووزائها من تصريحات تحمل التغني بأهمية الشباب وعظم دورهم في عملية التنمية، وما تحويه خطبهم الرنانة من أحلام للشباب وطموحات، في حين أن الواقع جد مؤلم، ويظهر مدى التخبط والتناقض في منهج الحكومة وتعاملها غير المخطط والموزون مع قضايا الشباب واهتماماتهم.

واستدل النصار على تناقض الحكومة وتخبطها وعدم واقعيتها في التعامل مع قضايا الشباب وكذلك عدم التنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية، بقضية المشكلة الإسكانية، ففي حين نسمع منذ فترات من مسؤولين عن نقلة كبيرة في حل الملف الإسكاني بإنشاء مدن سكنية بأماكن متعددة تحوي مئات الآلاف من المساكن المجهزة بكل ما يحتاج اليه المواطن من خدمات، وتدغدغ مشاعر الشباب، وتجعلهم يشعرون أن المعاناة قد انتهت، نجد آلاف الطلبات المقدمة للحصول على مسكن والتي تشعر من كثرة أعدادها أن الشيب قد يلحق الشباب قبل أن يحصل أحدهم على مسكن منفرد يكون انطلاقة لإنشاء أسرة مستقلة، مؤكداً على أن شريحة كبيرة قد تخطت سن الأربعين وهي لم تحصل على سكن منفرد.

وتابع النصار اننا نسمع تصريحات من مسؤولين عن قرب إنجاز العديد من المشاريع التنموية الكبرى والتي ستمنح فرص عمل واعدة وكبيرة للشباب الكويتي في عدد كبير من المجالات، وقد سمعنا مثيلاتها كثيرا، والواقع هو وقوع شريحة كبيرة من الشباب الكويتي ومنهم خريجو الجامعات في فخ البطالة، حيث تتحطم أحلامهم وطموحاتهم لعدم وجود وظيفة تكون انطلاقة لمساهماتهم في بناء اقتصاد الوطن وتنمية مقدراته وازدهارها.

وتساءل النصار: هل يناسب هذا التخبط والتناقض أحلام الشباب وطموحاتهم، وهل من المنطقي أن نعامل قادة المستقبل وثروته الحقيقية، بهذا الجفاء؟، مؤكداً أن هذا التقصير نحو الشباب أصبح من غير المحتمل في ظل ما نشهده في دول مجاورة من اهتمام ورعاية لشبابها، إيمانا منها بضرورة استثمار طاقتها الشبابية وتنمية موادرها البشرية، مضيفاً: كفانا تخبطا وسيرا عشوائيا بلا تخطيط ولا رؤية فشبابنا ليس كبش فداء لأخطاء حكومات ومجالس نيابية قد شغلها التأزيم والعصبية والمحاصصة والترضيات على حساب مستقبل شباب الوطن حاملي الراية في المستقبل.